

النفط في لبنان : واقع وآفاق

عبد الهادي مرتضى *

مقدمة

وسط الأجواء المقلقة التي يعيشها الإقتصاد اللبناني يعتبر الوعد بأن يصبح لبنان بلداً منتجاً ومصدراً للنفط يوماً ما بارقة أمل.

وإذا كان تم الوعد يوم إفتتاح دورات التأهل المسبق للشركات العالمية الراغبة بالمشاركة في دورات الترخيص للإستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في المياه البحرية اللبنانية فإن اللبنانيين سيتمكنون من التفكير مجدداً بسد الدين العام كاملاً والذي وصل إلى ما يقارب ٦٠ مليار دولار.

في هذا السياق نرى إلى أنه مجرد إكتشاف الغاز والنفط برأً وبحراً سيكون بمثابة رافعة إقتصادية للوضع اللبناني المتدهور في كل الصعد وخصوصاً من حيث التصنيف الإنمائي ومن حيث فرص العمل والمردود الهائل من هذه الثروة الإستراتيجية بمعنى أن أي إكتشاف سيكون نعمة على توليد الطاقة وسد العجز في مؤسسة الكهرباء ويصبح لبنان يتمتع بكهرباء ٢٤ ساعة وما ينعكس ذلك على كل القطاعات الإنتاجية والخدماتية من النمو والتوسع وإطفاء نسب البطالة العالية وإستثمارات الرساميل التي لا تجد أليوم في لبنان مكاناً أمناً لمردود إقتصادي مريح.

كما يمكن أن يكتفي من احتياجاته لمشتقات النفط المختلفة والتي تفوق تكلفتها السنوية ٦ مليارات دولار ناهيك بأن القسم الأكبر من الإكتشافات وبالتالي الإنتاج سيكون معداً للتصدير ما يوفر للبنان عائدات قد تفوق ١٠٠ مليار دولار للعقود القديمة بأسعار اليوم.

المسار الذي قطعناه بحراً وبراً أوضح أن المعطيات مكتملة للبحر لكن لم تبدأ عمليات المسح البري إلا أنها عادةً أسرع وأقل تكلفة وقد لا تستغرق أكثر من ٣ سنوات إلا أن الدراسات الجيولوجية لم تبدأ بعد. بينما في البحر فقد تم استصدار معظم المراسيم التطبيقية التي نص عليها قانون الموارد البترولية البحرية وفي مقدمتها إنشاء هيئة إدارة قطاع النفط والإعلان عن بدء قبول طلبات التأهيل من قبل الشركات المهتمة والتي بلغ

(*) أستاذ الإقتصاد في
كلية إدارة الأعمال -
الجامعة اللبنانية.

عددها حتى اليوم ١٢٠ شركة وكان من المفترض منح تراخيص للتنقيب والإستكشاف كمرحلة أولى للشركات المؤهلة التي لن يتعدى عددها ٢٠ إلى ٣٥ شركة وتستمر هذه الدورة لفترة ٦ أشهر بدءاً من ايار لهذا العام، إلا أن هذا الأمر لم يحصل وقد استقالت الحكومة قبل ايار اي موعد إستحقاق الدورة الأولى وتأجل الموعد لتشرين الأول لعام ٢٠١٣ ثم أجل مرة أخرى حتى بداية ٢٠١٤ أي لحين تشكيل حكومة جديدة أو إنعقاد الحكومة المستقيلة ولها ألحق في ان تصدر ما تراه مناسباً من المراسيم الضرورية.

حماية هذه الثروة الوطنية من التبيد والإهدار يكون بأبعادها عن منطقتي التخاصص والإستثمار وعن هيمنة الشركات الإحتكارية العالمية، كما يجب التنبه إلى أن الإستقلال مرتبط بالإستقلال الإقتصادي وبإستثمار الثروة الوطنية إستثماراً ناجحاً وفقاً للإحتياجات والمتطلبات الوطنية اللبنانية. ومن المهم أيضاً أن تذهب هذه العوائد الواعدة من هذه الثروة في وضع خطة تنموية شاملة تستفيد منها كل القطاعات العامة والخاصة وتعطي اثرها في رفع مستوى المعيشة للشعب اللبناني كافة.

من هنا نقول وبكل جرأة وشفافية أن هذا الملف يواجهه اليوم مجموعة من التحديات بدءاً من الداخل اللبناني إن القوى السياسية في ما يسمى ١٤ اذار ومجموعة أخرى في الوسط السياسي وهي أخطر بمواقفها من المجموعة الأولى لأن رأيها لا يثبت في مكان وهي تراهن على بعض التغيرات الإقليمية لكسب الوقت ومن ثم الإستفراد في تحصيل المكاسب والأرباح دون غيرهم.

مناطق تواجد النفط والغاز في لبنان

الخريطة تُظهر المنطقة الاقتصادية اللبنانية البحرية بعد تقسيمها إلى ١٠ بلوكات تمهيداً للتنقيب عن النفط

أشار العالم الراحل غسان قانصوة في دراساته له عن وجود كميات من النفط في لبنان، ولا سيما في المناطق الواقعة بين البترون وطرابلس في المياه الإقليمية اللبنانية، أما الخبير الجيولوجي زياد ببيضون فأكد في بحوث كثيرة له أن النفط موجود في منطقة (الجرف القاري) المغمور بمياه البحر الضحلة على السواحل اللبنانية وليس في المناطق الداخلية، مع عدم استبعاده وجود ابار لا سيما في منطقتي سحمر ويحمر البقاعيتين، وكان المتخصص في جيولوجيا النفط د. ميشال يمّين أشار في أطروحة الدكتوراه (١٩٨١) تحت إشراف البروفسور الروسي، أجغيري، إلى احتمال كبير لوجود نفط وغاز في الجرف القاري اللبناني شرقي البحر المتوسط. ذلك أن "منظومة الصدوع العادية الموازية لصدع الشام (الصدع اللبناني السوري) القديم العهد في شرق البحر الأبيض المتوسط ربما كانت استُخدمت في تكوين منطقة الجرف القاري ذات السمات المميزة للتحرفات التي

تنتمي إلى النمط الساحلي الأطلسي، وأن الحركية العالية لمنظومة الصدوع الشامية كان من شأنها أن تفضي في فترة النيوجين، وربما قبل النيوجين، إلى تشكيل أحواض ساحلية قابلة لأن تتراكم فيها احتياطات هامة من النفط والغاز الطبيعي". وبعد المسح الحديث توصل الخبراء إلى وجود النفط في ثلاث مناطق لبنانية: البترون - شكا والتي تمتد حتى جبل تربل، ومنطقتي سحمر ويحمر في البقاع، ومنطقة عدلون في الجنوب.

الكميات المتوقعة

وقالت مؤسسة جيولوجيكال سيرفيز الأميركية - في تقرير بعد إجراء مسوحات ودراسات على الحوض الشرقي للمتوسط البالغ حجمه ٢٨ ألف كيلومتر مربع - إن بحوثها ومسوحها توصلت إلى وجود كميات مهمة من الغاز والنفط في الحوض.

وقد غطت بحوث شركة بترولوم جيو سيرفيسز مساحة ٨٨٠٠ كيلومتر مربع، عبر المسح بالبعد الثنائي بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١، واستكملت بمسح ثلاثي الأبعاد غطى ٦٤٠٠ كيلومتر مربع بين ٢٠٠٦ و٢٠١٢.

وحدد تقرير الشركة مواقع عدة في محاذاة الساحل اللبناني تحتوي على كميات مؤكدة من الغاز والنفط، تبلغ حوالى ٢٥ تريليون قدم مكعب من الغاز على الأقل، وثمانين تريليون على الأكثر، وملياراً ونصف المليار برميل من النفط الخام.

وإذا كان نصيب لبنان من الغاز ٢٥ تريليوناً فإن ثروته تقدر بنحو ثمانين مليار دولار. أما إذا كانت الثروة ٣٠٠ تريليون، فالتقديرات تتجاوز الـ٩٦٠ ملياراً.

ويشير تقرير صادر عن وزارة الطاقة والمياه إلى أن المساحة التي يتوافر فيها النفط في لبنان تبلغ ٢٢٧٠٠ كيلومتر مربع. وقد أجرت شركات عالمية عدة بحوثاً خاصة على الغاز والنفط في هذه المساحة، بعد تقسيمها إلى ٢٢ مربعا، وجرت الأبحاث الزلزالية بتقنية حديثة بالأبعاد الثنائية والثلاثية، وتبين وجود كميات كبيرة من الغاز والنفط.

الجانب الإجرائي والقانوني للتنقيب

يطمح لبنان إلى الانضمام بعد أعوام إلى نادي الدول النفطية والغازية، ولطالما اقترن هذا الحلم الحديث بأحلام انتشارال البلد من أزماته المالية والاجتماعية التي تحتاج إلى ضخ أموال كبيرة في عملية إعادة النهوض. وينظر اللبنانيون إلى العوائد التي ستحصل عليها الخزينة من بيع النفط والغاز على أنها العصا السحرية التي ستساهم في حل مشاكل الفقر والبطالة والطبابة والتعليم والأهم من ذلك تأمين المستقبل.

لكن ذلك يتطلب تأسيس صندوق سيادي يدير هذه العوائد على نمط الصناديق العالمية التي اشتهرت في هذا الشأن وأبرزها الصندوق السيادي النروجي، الأكبر في العالم

بأصول تبلغ ٧١٦ مليار دولار، ويأتي من بعده الصندوق السيادي لأبوظبي تحت إسم "جهاز أبوظبي للاستثمار"، بمجموع أصول تبلغ ٦٢٠ مليار دولار. القانون اللبناني الذي أقر بخصوص استثمار الموارد البترولية البحرية ينص في مادته الثالثة على إنشاء صندوق سيادي يتولى إدارة عائدات النفط والغاز على أن يتمتع باستقلالية ولا يكون مرتبطاً لا بمصرف لبنان ولا بوزارة المال، ويعين له مجلس إدارة. ولأن عمليات بيع الغاز لن تكون ممكنة قبل العام ٢٠٢٠ فلذلك لم يصدر المرسوم التطبيقي لهذه المادة لأنها يمكن أن تكون خلافية في ظل الظروف السياسية القائمة. كما أعلن سابقاً، في شهر نيسان/أبريل، ٢٠١٣، فإن "روس نفط" و"لوك أويل" و"توفاتيك" تجاوزت جولة التأهيل الأولى للمشاركة في جولة التراخيص الأولى لأعمال الاستكشاف. علماً بأن عدد الشركات المتقدمة للمشاركة في المنافسة بلغ ١٢٠ شركة من ٢٥ دولة. وسوف يتم الانتهاء من دراسة العروض قبل كانون الثاني/يناير، ٢٠١٤، كما سيتم الإعلان عن الفائزين في شباط/فبراير، ٢٠١٤.

الغاز والنفط

وفي هذا السياق، تخطط "روس نفط" الروسية لاستثمار الجرف اللبناني في تحالف مع شركة "إكسون موبيل" الأمريكية. ومن المتوقع أيضاً أن تشارك "لوك أويل" الروسية، في استدرج العروض، بعرض مشترك مع "توتال" الفرنسية، وكذلك تقدم شركة "توفاتيك" عرضاً مشتركاً مع *GPB Resources* التابعة لـ"غازبروم بانك". تبلغ مساحة الجرف اللبناني حوالي ٢٢,٧٣ ألف كيلومتر مربع. ولم يكن هذا الجرف مطروحاً للاستكشاف أمام الشركات العالمية من قبل. إلا أن اكتشاف أماكن الغاز البحرية العميقة أثار اهتماماً متزايداً من الشركات العالمية للتعاون مع لبنان. تشير التقديرات الأولية التي أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، إلى أن الحوض الشامي قد يحتوي على ما يصل إلى ٣,٥ تريليون متراً مكعباً من الغاز، وعلى ٢٢٠ مليون طن من النفط.

عائدات النفط على لبنان

مهمة الصندوق إدارة العائدات بشكل شفاف يضمن استفادة أجيال المستقبل منها بما يضمن حسن إدارتها". جزء من هذه العائدات سيذهب إلى وزارة المال وآخر لإنشاء بنى تحتية وتنمية متوازنة، لكن الجزء الأكبر يجب أن يذهب للاستثمار. يجب تأسيس شركة نفط وطنية بالتوازي مع إنشاء الصندوق كي يكون الصندوق من ضمن الإدارة المالية للشركة التي تدخل إليها العائدات فتتولى إدارتها.

كلام بالأرقام

فإذا أخذنا التوقعات العلمية الناتجة من المسح الجيولوجي الذي شمل نحو ٧٠ في المئة من المياه اللبنانية البالغة مساحتها ٢٢ الف كيلومتر مربع، فإن التوقعات تشير إلى وجود ما يزيد عن ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز في جزء بسيط من المساحة الإجمالية، وإذا أردنا ان نحسب هذه الكميات بأسعار اليوم، كإحتياطات قابلة للإستخراج والتسويق، على أساس سعر وسطي يبلغ عشرة دولارات فإن ذلك يعني ٣٠٠ مليار دولار موزعة على سنين طويلة من الانتاج ربما تصل إلى ٣٠ سنة.

وتبيّن عملية حسابية أن الصندوق السيادي اللبناني المنتظر يمكن أن يدير أصولاً تراوح ما بين مئة إلى ١٧٠ مليار دولار. فإذا بلغ حجم الدين العام بحلول العام ٢٠٢٠ نحو ٧٠ مليار دولار وأنفق لبنان نحو ٧٠ ملياراً أخرى على التنمية، فإن هذا يعني أن الأموال المتبقية التي ستذهب إلى الصندوق تبلغ نحو ١٦٠ مليار دولار تحسم منها الضرائب والاقتطاعات الأخرى.

هذه الحسابات متحفظة لأن الانتاج يمكن أن يتجاوز الكميات التي نتحدث عنها اليوم، كما أننا نتحدث الآن عن إنتاج الغاز فقط ولا نأخذ النفط في الاعتبار.

ثروة مغرية

إن تهافت الشركات الأجنبية بشكل كثيف على لبنان لم يحصل لا مع إسرائيل ولا مع قبرص ما يشير، وفق التفسيرات، إلى أن كمية النفط والغاز الموجودة في المياه الإقليمية اللبنانية يمكن أن تكون أكبر من تلك الخاصة بإسرائيل وقبرص مجتمعتين. ونشدد على أهمية التركيز على فوائد الصندوق السيادي للبنان لاسيما أن لبنان لديه اقتصاد حر ويغيب فيه القطاع التجاري العام الفعّال، لذلك على الدولة أن تتعاطى مع الموضوع بشفافية مطلقة ويتوجب عليها أيضاً أن تكون المسوّق الأول لإنتاجها وأن لا تترك هذه المهمة للشركات الأجنبية. على الشركة الوطنية أن تكون منتجة ومسوّقة لهذه الثروة منعاً للإزدواجية.

المعوقات

يعاني الملف النفطي من الانقسامات السياسية والشلل الحكومي إذ إنه أصبح ضحية السياسة بانتظار الحكومة الجديدة.

تعود المعوقات لخلافات سياسية بين اعضاء الحكومة حول الرؤية النفطية للبنان، وخلافات تقنية وفنية حول عدد البلوكات المفتوحة للمناقصة، وخلافات قانونية حول دستورية عقد جلسة مجلس الوزراء في ظل حكومة تصريف اعمال لاقرار مرسومي النفط . يضاف اليها

الضغوطات السياسية التي تواجه الحكومة ورئيسها من قبل قوى سياسية خارج الحكومة تهدد بالظعن قانونيا بالقرارات المتخذة وترفض البت في غيابها بملف وطني يرهن مستقبل لبنان اقتصاديا وماليا لعقود من الزمن.

يحمل تأجيل إقرار مرسومي النفط تبعات متعددة ، نذكر منها:

- خسارة لبنان صدقيته وسمعته في المجال النفطي العالمي.
- التخوف من انسحاب او تحقّظ عدد من الشركات النفطية في المشاركة في المناقصة لا سيما ان العدد المتخصص منها عالميا في عمليات التنقيب والاستخراج من الاعماق البحرية محدود جداً.

تأهلت في دورة التراخيص الاولى ١٢ شركة عالمية كمشغلة **Operator** و ٢٤ شركة كغير مشغلة، وظهرت بعض الشركات المشغلة استياءها من عملية التأخير الحاصل، مهددة بالانسحاب من المناقصات. كما تبين ان الاهتمام الاكبر للمناقصات جاء من قبل الشركات الآسيوية (اليابان ماليزيا - كوريا) بينما بقيت الشركات الاميركية في موقع الانتظار.

- إضعاف قدرة لبنان التنافسية حيال دول الجوار وإضعاف قدرته التسويقية في الاسواق العالمية وخصوصاً الأوروبية بعدما سبقته اسرائيل وقبرص اليها بسنوات.

● استغلال اسرائيل عملية تأخير استخراج النفط لتحقيق اطماعها في الاستيلاء على مكامن نفطية غنية وواعدة قرب حدودها او شطف كميات من الحقول النفطية اللبنانية من طريق الحفر الافقي بذريعة وجودها في المناطق المتنازع عليها مع لبنان وخصوصاً بعد اكتشافها حقولا مهمة في منطقتها الشمالية المتاخمة من الحدود اللبنانية.

دعم الخبراء والشركة البريطانية سبكتروم **Spectrum** فتح المناقصة بأكبر عدد من البلوكات (١٠ بلوكات) بدل فتح خمسة بلوكات محددة (رقم ١، ٤، ٥، ٦، ٩) بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الشركات العالمية للمناقصة ما يحسن شروط الدولة التفاوضية، بينما عرض عدد قليل منها يخفف من اهتمام الشركات ويبعدها عن المناقصة نتيجة شدة التنافس في ما بينها. كذلك ينطلق الدعم من مصلحة لبنان حماية ثروته النفطية من الاعتداءات الاسرائيلية وخصوصاً بعد ادعائها العلني ان بعض التراخيص التي توشك الحكومة اللبنانية على منحها تدخل ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة (بلوك ٩)، كما ان الدعم يعود الى حاجة الدولة للحصول على معلومات كاملة عن الوضع الجيولوجي لجميع البلوكات، والى الخشية من انعكاسات النتائج السلبية في عمليات التلزم الاولى على عمليات التنقيب في البلوكات الاخرى ما يفضي الى إضعاف موقع الدولة في التفاوض مع الشركات النفطية للبلوكات الاخرى وإضعاف شروطها في تقاسم الانتاج والعائدات. في المقابل، فإن اقتراح وزير الطاقة والنفط فتح خمسة بلوكات محددة كدفعة اولى في المناقصة يعود الى الارادة في معرفة الثروة النفطية والوضع الجيولوجي

في كل بلوك ومنطقة، كما يهدف الى تحسين شروط الدولة وموقعها التفاوضي مع الشركات النفطية عند تلزيم البلوكات في الدورات الاخرى على الصعيد الضرائبي وتقاسم العائدات والانتاج وحجم الاستثمارات في حال حصول نتائج ايجابية في عمليات الاستكشاف والاستخراج الاولى.

ان عملية تحديد عدد البلوكات الامثل للتلزيم واختيار هذه البلوكات هي عملية تقنية وأمنية وجيوسياسية وبيئية يتحمل مجلس الوزراء مسؤوليتها:

● تقنيا في تحديد عدد البلوكات الامثل للمناقصة واختيارها بعد الاخذ في الاعتبار توصيات هيئة ادارة قطاع النفط والاخذ في الاعتبار تهديدات اسرائيل وتقسيم مناطقها البحرية النفطية والغازية الى اكثر من ٤٠ بلوكا وقبرص الى اكثر من ٢٠ وان لا شيء يمنع لبنان من اعادة النظر في تقسيماته ورفعها من ١٠ الى ١٧ او اكثر...

● أمنيا في حماية الثروة النفطية في المياه اللبنانية من التهديدات والاعتداءات الاسرائيلية العلنية، وخصوصاً تهديدات البلوكات المتاخمة للحدود الاسرائيلية (٨، ٩، ١٠) وذلك عبر تأكيد قانونيتها ضمن المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة وجعل اختيارها أولوية في المناقصة.

● جيوسياسيا في انتقاء الشركات من منطلق بعدها الاستراتيجي وانتماءاتها الجيوسياسية وعلاقتها ومصالحها الدولية...

● بيئيا: في التعامل بجدية بموضوع تأثيرات النشاط النفطي على البيئة، وعلى تلوث ثروة لبنان البحرية وعلى الشواطئ... عند تسرب النفط في استخراج من المياه اللبنانية او عند نقله في البواخر... يستند الاقتصاد الوطني بجغرافيته الصغيرة على جماله الطبيعي وبيئته لجذب السياح ورجال الاعمال والاستثمارات.

من يمنع لبنان من تحقيق هذه الأمنيات

كان الرهان أن يبدأ لبنان عملياً في التنقيب عن النفط والغاز في العام ٢٠١٥ إذا كانت المراسيم التنظيمية ومنح الشركات ضمن المناقصات الإذن بالمباشرة قد تمت بطريقة اعتيادية على أن يبدأ لبنان في الإنتاج بعد ٥ سنوات من تاريخ بدء التنقيب.

إلا أن الأمر حالياً قد تعثر وتوقف إكمال استصدار المراسم بسبب عدم انعقاد مجلس الوزراء المخول البت بهذا الأمر، ولكن يحق لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة البت بهذا الامر إذا أراد ذلك. إن الأزمة السياسية في لبنان لم تعد أزمة محلية مستقلة عما يدور في الدول المجاورة وفي المطبخ الدولي ومن هنا صعوبات إيجاد حلول للعديد من الملفات العالقة وعلى رأسها ملف النفط والغاز.

ومن هنا يمكننا أن نشير إلى التحدي الثاني الذي يواجه الإسراع في استخراج النفط

والغاز في لبنان وهو التحدي الإقليمي المتمثل بدول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي تحاول أن تقف سداً منيعاً في وجه أية بوادر للحلحلة وهذا الملف لتمنع لبنان من الحصول على مورد مالي مهم يطفىء من خلاله العديد من أزمتة البنيوية وينعش اقتصاده ويضع لبنان في نادي الدول المصدرة للنفط والغاز ويصبح له دور أساسي في مجال رفع أسعار النفط من خلال انتسابه إلى عضوية منظمة أوبك والأهم من كل ذلك أن يصبح لبنان دولة ذات شأن وخصوصاً في ظل المواجهة مع العدوان الإسرائيلي المتربص شراً بلبنان.

كما يواجه لبنان التحدي الثالث ومصدره الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية والذين يراهنون على أن يبقى لبنان ضعيفاً في بنيانه الإقتصادي كي لا يشكل عامل قوة في وجه الكيان الصهيوني ما يضعف الخطر المحدق بهم بعد أن أصبحت المقاومة الإسلامية اللبنانية في لبنان في تكتيكها العسكري ومستواها المتقدم في المجال الحربي خطراً حقيقياً على بقاء وجود الكيان الصهيوني.

إن جوهر المشكلة التي نعالجها في هذا البحث تكمن في كيفية إدارة القطاع النفطي لتجنب المشاكل التي صادفتها القطاعات الأخرى حيث يحتاج هذا القطاع إلى الكثير من الإهتمام والجدية والأمانة في التعاطي معه لأن النفط يلعب دوراً مهماً على الصعيد الإقتصادي والمالي والمصرفي والنتائج المنتظرة منه يعول عليها لبنان للخروج من النفق الضيق العالق تحت كنفه.

ولأن لهذا الملف الكثير من التحديات والمشكلات التي تحيط به إن من جهة ترسيم الحدود أو لجهة التكاليف المتوقعة إلا أنه يبقى أساس المخاوف التي تدور حول هذا الملف النفطي هو سيطرة الفساد عليه كما هو الحل في معظم الإدارات العامة وشعار المحاصصة المطبق عملياً والمتمثل بالقوى السياسية الطائفية الأساسية في البلد والذي يعتمد على التوزيع العادل للثروات المتاحة دون مراعاة فئات الشعب المختلفة والطبقات الدنيا والذين هم تحت مستوى الفقر وكل ذلك يتم بالتوافق ومراعاة بعضهم لبعض وضمن هذه الإشكالية يندرج العديد من التساؤلات □

المراجع

- (١) جريدة **now** ربيع ياغي ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٣ الصندوق السيادي لنفط لبنان سيدير أكثر من ١٥٠ مليار دولار.
- (٢) مجلة كسروان تحقيق هدى زبيب إكتشاف الغاز في لبنان يغير مسار البلد الأكثر مديونية : لبنان عضو في النادي النفطي.
- (٣) الموقع الإلكتروني الجمهورية اللبنانية وزارة الإعلام تشرين الثاني/نوفمبر الحكومة تعين "هيئة البترول" مناقصات التنقيب عن النفط قبل ٢٠١٣ ما هي مهام هيئة إدارة البترول.
- (٤) السفير ٦ نيسان/يناير ٢٠١١ التنقيب عن النفط وحدود لبنان البحرية أهمية ترسيم خط الأساس للشواطئ اللبنانية.
- (٥) مجلة البترون ٢٠١٢ مقالة بعنوان هل سيكون النفط والغاز ثروة لكل لبنان أم دجاجة تبيض ذهباً في أقنان المحاصصة.
- (٦) العربية لبنان متخوف من نزاعات على ثروته النفطية ستخرج بعد ٦ سنوات ٩ أيار/مايو ٢٠١٣.



بلوكات النفط والغاز في المنطقة البحرية اللبنانية